

جدول بأسماء الأشخاص التالية أسماؤهم وتقرر الحكم على كل منهم بالحبس والغرامة الميينة ازاله اسم كل منهم :

الاسم	الحكم والرسوم
عبد الحميد موسى يزيد	عشرين دينار والرسوم
ابراهيم محمد السعيد	عشرة دنائير والرسوم
علي وراذ الاحمد	ثمانية وعشرين دينارا
فلاح فياض الصالح الرحامنه	دينارين ونصف والرسوم
احمد اسماعيل احمد	حبسه شهر والرسوم
صفيه خميس المودلي	حبسها شهر والرسوم
حسن حسن محمد	حبسه شهر والرسوم
محمود سليمان ابراهيم	حبسه ثلاثة اشهر والرسوم
نمر سالم اياظه	حبسه شهر والرسوم
محمد غريب	حبسه اسبوع والرسوم
سليمان سلامه	"
محمد عبد الله	"
محمد محمود فلاح	"
يوسف سالم	"
محمد زكي حسين	"
محمد حسن ابو راضي	"
عبد العزيز عبد العلي	دينار ونصف
نوره عبد اللطيف	"
سليمان سويلم	"
نمر حسين علي	دينارين والرسوم
سليمان سويلم	اربعة دنائير والرسوم
محمد عبد القادر	"

# الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

نشان : الاربعاء ١ جاد اول سنة ١٣٨٩ هـ . الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٦٩ م . العدد ٢١٨٣

الرقم	صفحة
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨	٧٥٠
قانون معدل لقانون الدين العام	٧٥١
نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع ري وادي الضليل	٧٥٢
نظام المياه لمشروع وادي الضليل	٧٥٤
نظام معدل لنظام التلكس	٧٥٧
نظام معدل لنظام الاستيراد	٧٥٨

## نحو السبق للملك محمد السادس، المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٩

## قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨

∞∞∞∞

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ ) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيلي وفي الجداول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٤٥٠٠٢٩٥) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيلي وفي الجداول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٤٥٠٠٠٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٤ - يغطي العجز البالغ (٣٠٥٢٩٥) ديناراً من زيادة الواردات الفعلية على الواردات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٨ .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٩/٦/٢٦

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
عبد المنعم الرفاعي

وزير المالية / الموازنة العامة  
فضل الدلقموني

## نحو السبق للملك محمد السادس، المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٧/٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٩

## قانون معدل لقانون الدين العام

∞∞∞∞

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الدين العام لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيلي بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها : -  
« او من مجموع النقد المتداول ليهما أكثر » .

١٩٦٩/٧/٩

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الثقافة  
والاعلام ووزير العدلية بالوكالة  
عبد المنعم الرفاعي

نائب رئيس الوزراء ووزير  
الخارجية والسياحة والآثار  
احمد طوقان

نائب رئيس الوزراء ووزير  
شؤون رئاسة الوزراء

وزير  
الانشاء والتعمير  
صباحي امين عمرو

وزير المواصلات  
والنقل  
امين يونس الحميني

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير  
ناغية للشؤون البلدية والقروية  
للوزير الصبحة بالوكالة

وزير  
المالية  
فضل الدلقموني

وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ووزير  
الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة  
دوقان الهنداوي

وزير  
الاشغال العامة  
عبد الحبيب

وزير  
الاقتصاد الوطني  
حاتم الزعبي

وزير  
الزراعة  
سامي ابوب

وزير  
الدفاع  
عبد الرحمن الكيلاني

وزير  
الاشغال العامة  
عبد الحبيب

هذا من الأصول

## نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع ري وادي الضليل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٩

### نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع ري وادي الضليل

صادر بموجب المادة ٦٨ من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع ري وادي الضليل لسنة ١٩٦٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون لللفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- تعني عبارة « منطقة المشروع » منطقة مشروع ري وادي الضليل المعلن عنها بقرار المجلس رقم ٩٠ تاريخ ١٤/١٢/٦٦ والمبينة احداثياتها بالترار المذكور والمستوى عليها بقرار المجلس رقم ٩٢ تاريخ ٢١/١٢/٦٦ واية منطقة اخرى تضاف اليها بقرار من المجلس .
- تعني لفظة « المتصرف » الشخص المسجلة الارض باسمه قبل تاريخ ٢١/١٢/٦٦ .
- تشمل عبارة « مرافق المشروع » ما يلي :
- أ - الابنية والخزانات والمنشآت الاخرى .
- ب - الطرق والاقنية والمهارب وخطوط الكهرباء .
- ج - الابار الارتوازية .

المادة ٣ - تحدد السلطة الوحدات الزراعية في منطقة المشروع على الوجه التالي :

- أ - يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة الزراعية المروية ٢٥ دونما تقريبا ولا يجوز تجزئة اية وحدة او افرزها الى قطع تقل مساحة اي منها عن الحد الأدنى المعين .
- ب - تنظم الوحدة الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع ، وفي الحالات المتعارفة فيها يحق لنائب الرئيس بموافقة المجلس ان لا يتقيد بالحد الأدنى المقرر بالفقرة السابقة .
- ج - اذا كان للمتصرف اراضي في الاجزاء التي ستروى من منطقة المشروع مساحتها ٢٥ دونما او اكثر فقل السلطة ان تخصص له وحدات زراعية بحسب النسب التالية مع اعتبار المتصرف احق من غيره بالوحدة التي يقع فيها ٢٠٪ من مساحة الوحدة الجديدة .

عدد الدونمات الجاري التصرف بها قبل التخصيص	عدد الوحدات الواجب تخصيصها للمتصرف
١ - ٢٥ - ١٥٠	وحدة واحدة
٢ - ١٥١ - ٤٠٠	اربع وحدات
٣ - ٤٠١ - ٧٠٠	ست وحدات
٤ - ٧٠١ فما فوق	ثمان وحدات

د - اذا كان المتصرف باقل من ٢٥ دونما في الاجزاء التي ستروى من منطقة المشروع فللسلطة ان تخصص او تؤجر للمتصرف ارضا بحيث لا تقل مساحتها عن الحد الأدنى .

المادة ٤ - للسلطة في حال وجود اكثر من شخص يحملون بالاشترارك سند تسجيل واحد ان تعتبرهم جميعا او اي منهم كما لو كان متصرفا واحدا بالنسبة لغايات التخصيص .

- المادة ٥ - تقوم لجنة انتقاء المزارعين بتوزيع الوحدات الزراعية بمنطقة المشروع وفق الاولويات التالية :
- الدرجة الاولى - المتصرفون الذين تقع اراضيهم ضمن الاجزاء التي ستروى من منطقة المشروع .
- الدرجة الثانية - المتصرفون الذين تقع اراضيهم ضمن منطقة المشروع وشغلت بكاملها او اجزاء منها بمرافق المشروع .
- الدرجة الثالثة - المتصرفون الذين تقسم اراضيهم ضمن منطقة المشروع من غير اصحاب الدرجتين الاولى والثانية .
- الدرجة الرابعة - المزارعون من سكان القضاء في منطقة المشروع .

المادة ٦ - أ - تطبق النسب المبينة في الفقرة ( ج ) من المادة (٣) على اصحاب الاستحقاق من الدرجة الاولى فقط .

ب - لا يجوز تخصيص اكثر من وحدتين زراعتين لاصحاب الاستحقاق من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة .

المادة ٧ - اذا لم يتقدم المتصرف بطلب تخصيص وحدات زراعية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه اشعارا من السلطة بذلك فيحق للمجلس عدم التقيد باحكام الفقرة ( ج ) من المادة (٣) من هذا النظام وله ان يتخذ ما يراه مناسباً من الاجراءات من حيث التخصيص او عدمه ويكون قراره قطعياً .

### اعين بسلام

١٩٦٩/٦/١٦

رئيس الوزراء عبد المنعم الرفاعي	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع احمد طوقان	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عاكف الفايز	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية عبدالله غوشة
وزير المالية سمعان داود	وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية والتعمير صهيبي امين عرو	وزير المواصلات والتقيل امين يونس الحسيني	وزير الاقتصاد الوطني حاتم الزعبي
وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة يحيى الخطيب	وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة عبد السلام الحامي
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاشراف محمد ادب العامري	وزير الزراعة سامي ايسوب	وزير الزراعة سامي ايسوب	

هذا من الأصول



## نحى السيد الملك ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٦/٩٦٩

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٩

### نظام المياه لمشروع وادي الضليل

صادر بمقتضى المادة ٦٨ من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ٩٦٨/١٢

\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا النظام «نظام المياه لمشروع وادي الضليل لسنة ١٩٦٩» ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعني عبارة «منطقة المشروع» منطقة مشروع ري وادي الضليل المحددة بقراري المجلس رقم (٩٠) تاريخ ١٤/١٢/٦٦ و (٩٢) تاريخ ٢١/١٢/٩٦٦ ، أو اية منطقة أخرى تضاف بقرار من المجلس .

المادة ٣ - تكون السلطة صاحبة الصلاحية في تزويد منطقة المشروع بالمياه اللازمة للري وتوزيعها على الوحدات الزراعية كما تتولى صيانة وإدارة شبكي الري والصرف وفق سياستها المائية ، ولا يحق لغيرها القيام بأي من هذه الاعمال دون موافقتها .

المادة ٤ - جميع المياه التي تزود منطقة المشروع سطحية كانت أم جوفية خاضعة لأشراف ومراقبة السلطة .

المادة ٥ - يحدد المجلس النقط الزراعي لمنطقة المشروع بعد الاستئناس برأي وزارة الزراعة .

المادة ٦ - مع مراعاة ما ورد في أي تشريع آخر تكون زراعة الارز وقصب السكر وتربية الاسماك في منطقة المشروع خاضعة لترخيص يصدر عن نائب الرئيس .

المادة ٧ - أ - يقدم طلب الترخيص على النموذج المقرر بالنسبة للمحاصيل الواردة في المادة (٦) اعلاه الى نائب الرئيس الذي له حق رفض اعطاء الرخصة أو تنزيل مقدار المساحة المطلوب زراعتها الى الحد الذي يراه مناسباً ،

ب - للطالب حق الاعتراض على قرار الرفض الى المجلس خلال عشرة ايام من تبليغه ويكون قراره قطعيًا .

المادة ٨ - اذا نقصت كمية المياه في منطقة المشروع لأي سبب من الاسباب فلا يحق لصاحب الارض او المستأجر المطالبة بأي تعويض من جراء ذلك .

المادة ٩ - للمجلس في حالة توفر المياه بصورة تزيد عن حاجة منطقة المشروع ان يبيعها للمزارعين ممن يتصرفون بأراضي غير مروية أو ما يجاورها للزراعة الفصليّة بكسيات لا تؤثر على حقوق مزارعي منطقة المشروع بالسعر الذي تقرره السلطة على ان تكون نفقات جر الماء على حساب الطالب ، وفي هذه الحالة لا يحق للمشتري ان يدعي بأية حقوق ثابتة في المياه أو المطالبة بأية تعويضات .

المادة ١٠ - تم اتفاقات بيع المياه بين السلطة والطالين على النموذج الذي يقرره نائب الرئيس .

المادة ١١ - السلطة غير مسؤولة عن اية اضرار تصيب الاراضي او المزروعات او النباتات من جراء الفيضانات او التغير في نوعية المياه او كيتها أو اية اسباب أخرى .

المادة ١٢ - لا يحق لغير السلطة استعمال المخابر او القناة الرئيسية او القنوات الفرعية في منطقة المشروع .

المادة ١٣ - لا يسمح بري اراضي في منطقة المشروع غير قابلة للري - حسب التصنيف الذي يقره المجلس للمناطق - الا بعد ان توافق السلطة على اعادة تصنيف هذه الاراضي .

المادة ١٤ - لا يجوز الضخ من القناة في منطقة المشروع الا بقرار من المجلس .

المادة ١٥ - لا يجوز لغير السلطة حفر آبار للمياه الجوفية في منطقة المشروع .

المادة ١٦ - مع مراعاة احكام المادة (٧) من هذا النظام لا يسمح بزراعة الارز في منطقة المشروع الا بموافقة نائب الرئيس بعد الاستئناس برأي وزير الصحة .

المادة ١٧ - أ - على كل متصرف بأرض زراعية أو مستأجر فرعي لها ، يرغب في الحصول على كمية من مياه المشروع لري وحداته الزراعية أو للاستهلاك المنزلي ان يتقدم الى السلطة بطلب على النموذج المقرر يبين فيه مقدار حاجته من المياه واوقات الاستلام. وللسلطة اجابة الطلب أو رفضه على ضوء امكانية توفر المياه .

المادة ١٨ - تستوفي السلطة اثمان المياه الموردة وفق التعرفة التي يقرها المجلس واذا تأخر المورد اليه عن دفع اثمان المياه يتوقف التوريد دون ان تتحمل السلطة اي مسؤولية :

المادة ١٩ - يخصص ٥٠٠ م<sup>٣</sup> من الماء في السنة لري الدوتم الواحد كحد ادنى وعلى المورد اليه ان يدفع ثمنها سواء استهلك هذه الكمية أم لم تستهلك .

هذا من الأعمال

المادة ٢٠- تستوفي السلطة ائمان مياه ري المشاتل او الاستهلاك المنزلي او لاغراض الصناعة بموجب التعرفة التي يقرها المجلس .

المادة ٢١- لرئيس السلطة بناء على تنسيب من نائب الرئيس ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٩/٦/١٦

أحمد بن طلال

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الله غوشه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عاكف الفايز	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع احمد طوقان	رئيس الوزراء السيد عبد المنعم الرفاعي
--	---	--	---

وزير المالية فضل الدلقموني	وزير المواصلات والنقل امين يونس الحسيني	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	وزير العدل العداوي
-------------------------------	--	--	-----------------------

وزير الاقتصاد الوطني حامد الزعبي	وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة يحيى الخطيب	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي
-------------------------------------	--	---

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة عبد السلام المجالي	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار محمد اديب العامري
--	---------------------------	---

في السبعين من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٤٥ من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦  
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٩

## نظام معدل لنظام التلكس

لادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التلكس لسنة ١٩٦٩ ) ويقرا مع النظام رقم ( ٥٢ ) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢- تعدل المادة ( ٢١ ) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( أ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

( أ- على المشترك ان يقدم كفالة بنكية بقيمة ( ٦٠٠ ) دينار لصالح الوزارة تجدد سنويا طالما كان الاشتراك مستمرا ) .

أحمد بن طلال

١٩٦٩/٦/٢٦

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عاكف الفايز	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع احمد طوقان	رئيس الوزراء وزير الداخلية بالوكالة عبد المنعم الرفاعي
---	--	--

وزير المالية فضل الدلقموني	وزير المواصلات والنقل امين يونس الحسيني	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
-------------------------------	--	--

وزير الاقتصاد الوطني حامد الزعبي	وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة يحيى الخطيب	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة ذوقان الهنداوي
-------------------------------------	--	---

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة عبد السلام المجالي	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار محمد اديب العامري
--	---------------------------	---

هذا من الأعمال

## نظام معدل لنظام الاستيراد

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٩

## نظام معدل لنظام الاستيراد

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

-----

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الاستيراد لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع النظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ٩ ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٩ - مع مراعاة احكام هذا النظام يجوز للمدير ان يوافق على اجراء التعديلات في صنف البضاعة وبلد المنشأ ومركز الشحن ومركز التخليص والقيمة والكمية بناء على طلب حامل الرخصة ويتقيد المدير بالقرارات التي تضعها الهيئة الاستشارية لبناء العقبة فيما يتعلق بمركز التخليص وبالتعليقات التي يصدرها الوزير بشأن المنشأ والشروط الاخرى التي قد يرى ضرورة لورودها في الرخصة .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ١٢/د/ج ) من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ كما يلي :

ج - ( الفاطرات ) التي تقطر نصف مقطورات و ( المقطورات ) ( والنصف مقطورات ) كاملة او جزأة او مقصورة باستثناء ما يلي :

- ١ - المقطورات الزراعية الجديدة التي لا تزيد حمولتها عن ثلاثة اطنان والمصممة خصيصا لمقاصد الاعمال الزراعية لتقطر بواسطة الجرارات .
- ٢ - السيارات المبردة والمقطورات المبردة والمجهزة خصيصا لنقل الخضار والفواكه والمواد الغذائية القابلة للتلف وذلك بموجب قرار مسبق من الوزير على ان تكون جديدة .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٣/١٤ ) من النظام الأصلي كما يلي :

٣ - اذا كان من رعايا الدول العربية او اجنبيا متبياً او شركة مسجلة بالمملكة بنسبة رأس المال الاجني فيها تزيد عن ٥١٪ ويشترط في كل هذا ان يكون ذلك الشخص او الشركة حائزاً على رخصة من ومارس الاستيراد برخص استيراد في المملكة قبل صدور هذا النظام .

الفة ه - يلغى ما جاء في المادة ( ١٧ ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٧ - أ - تخضع رسوم الاستيراد الى الاعفاءات او التخفيضات التي يقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تنفيذا لاتفاقية الوحيدة الاقتصادية العربية واحكام السوق العربية المشتركة والاتفاقيات الاخرى التي ترتبط بها المملكة .

ب - تستوفي الدائرة عند اصدار الرخصة او سلطة الجمارك عند التخليص على البضائع ذات المنشأ السوري او اللبناني المستوردة بدون رخصة والخاصة للرسوم الجمركية الكاملة او المخفضة بموجب الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة مع كل من سوريا ولبنان رسماً مقداره ( ١٥٪ ) من قيمة البضاعة .

الفة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٨ ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٨ - أ - تستوفي غرامة قدرها ( ٥٪ ) من قيمة البضائع المستوردة عن غير طريق ميناء العقبة خلافاً لما هو مذكور في الرخصة ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بنسب على تنسيب مشترك من وزيري الاقتصاد الوطني والنقل تخفيض هذه الغرامة .

ب - خلافاً لنص الفقرة السابقة تستوفي غرامة قدرها ( ١٪ ) من قيمة المواد الخام المستوردة عن غير طريق ميناء العقبة خلافاً لما هو مذكور في الرخصة لاستعمالها في المصانع المرخصة من قبل الوزير ، على ان يتم استيراد هذه المواد بموجب توصية مسبقة من الوزير للتأكد من كونها مواد اولية .

الفة ٧ - تعدل المادة ( ١٩ ) من النظام الأصلي على الوجه التالي :

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة ( ج ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ج - اللوازم والبضائع بما فيها المواد الخام للصناعة بقصد التصدير والموافق على ادخالها ادخالاً مؤقتاً من قبل السلطات الجمركية وفقاً للشروط والتحفيزات التي تقررها على ان تضمن رسوم الاستيراد التي تتحقق على تلك البضائع عند ادخالها مع الرسوم الجمركية وتستوفي هذه الرسوم عند التخليص على تلك البضائع محلياً بدون حاجة لابرار رخصة .

ب - بالغاء ما جاء في البند ( ١ ) من الفقرة ( د ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - الحيوانات الحية واللحوم المجمدة واحشاشها واطرافها والاسماك الطازجة مجمدة او مجمدة .

رقم التعريفية الجمركية

١/٣٠٢/٢، ٢/٢، ١/٣

٢ - باضافة ( الدراسات والغرايل الميكانيكية ) الى البند ( ١٥ ) منها .

٣ - باضافة البندين التاليين الى اخر الفقرة ( د ) منها :

رقم التعريفية الجمركية

٤/٢٣

١٧ - الكسبة

٦/٨٧

١٨ - سلك وصاجات الحرارة

ج - بالغاء ما جاء في الفقرة ( و ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

و - تخضع البضائع المستوردة معلقة من رسوم الاستيراد من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية في حالة تصريفها او التخلي عنها محلياً بالبيع او خلافه لرسوم الاستيراد المقررة على ان تستوفي هذه الرسوم من قبل السلطات الجمركية عند التخليص عليها بدون حاجة لابرار رخصة استيراد

هذه من الأصول